

الاقتلاع، الحماية واستعادة الحقوق الفلسطينية في القدس

إعداد

بديل
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين



نيسان 1999

ص ب: 728 بيت لحم . فلسطين

تلفاكس: 972-274-7346 أو 277-7086

Email: badil@baraka.org Website: www.badil.org

المحتويات

0	تمهيد
0	المقدمة
0	الجزء الاول:
0	الهجرة أثناء الصراع العسكري
0	أ. تأثير حرب العام 1948.
0	ب. تأثير حرب العام 1967.
0	الجزء الثاني:
0	الهجرة عن طريق انتزاع الملكية
0	أ. مصادرة الممتلكات في الفترة ما بين 1948-1967.
0	ب. مصادرة الممتلكات في الفترة ما بعد 1967.
0	الجزء الثالث:
0	الهجرة عن طريق الإجراءات الادارية والقضائية
0	أ. مصادرة حقوق المواطنة.
0	ب. العنصرية في التنمية المدنية.
0	ت. استثمار غير عادل لخدمات البلدية.
0	الخلاصة
0	الهوامش

تمهيد

شهد العام 1998، الذكرى الخمسون للاقتلاع الاقتصادي، السياسي والحضاري للفلسطينيين من ديارهم في فلسطين من المناطق الساحلية وبعض المدن الرئيسية. كما وشهد هذا العام الذكرى الخمسون لقرار الامم المتحدة رقم 194 والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والذي قام المجتمع الدولي من خلاله بوضع اساسيات حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض وحقوق الفرد في مغادرته وعودته الى دياره.

كانت مساهمة **بديل** في أحياء هذه الذكرى هي البدء بمبادرة تنوير النقاشات المكثفة حول الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في العام 1998، نقاشات وجدالات (غير شبيهة لتلك المفاوضات السياسية او النقاشات الاكاديمية في إطار عملية اوسلو) تهدف الى تعريف الفترة التي سبقت 1967 وحقيقة القرارات الدولي التي مضى عليها اكثر من خمسون عام. الجهود التي يبذلها **بديل** في أبحاثه تركز في مجملها على حقوق اللاجئين الفلسطينيين في استعادة حقوقهم (العودة الى ديارهم، استعادة الممتلكات والتعويض عن الاضرار المادية والمعنوية). فاستعادة الحقوق حق عرفته الشرعية الدولية ودعمته للاجئين والشعوب الاصلية وضحايا الجرائم النازية. وهو بالتالي حق للاجئين الفلسطينيين بالرغم من ان السواد الاعظم منهم اقصوا في دول الشتات من العالم نظراً لميزان القوى الاقليمي والدولي الغير متوازن.

وفي هذا التقرير، نهدف لعرض القضايا ذات الهمية بغية ابرازها إذا ما أردنا تناول قضية القدس بشموليتها. بحمل من الجد، آخذين بعين الاعتبار القرارات والمعايير الدولية. والسبب في ادراج هذا التقرير تحت عنوان "الاقتلاع، استعادة الحقوق وحماية الحقوق الفلسطينية في القدس" يعود الى نيتنا ابراز المسائل العالقة في قضية القدس وهما أمران: الأول أن استعادة الحقوق المعتصبة كاملة والثاني حماية الفلسطينيين من انتهاكات حقوق الانسان التي تنهجها اسرائيل بحقهم من خلال سياساتها العنصرية والداعية الى التطهير العرقي في المدينة. ان الأمر المشجع هنا، هو التفكير الجديد حول قضية القدس في اوساط الفلسطينيين والكثير من المؤسسات الأوروبية على حد سواء. ونحن نأمل ومن خلال طرح هذه القضية المركزية في صراع الشرق الاوسط المساهمة بفاعلية بناءة في النقاشات والمجادلات المستقبلية المتعلقة بالموضوع.

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

بيت لحم، 27 نيسان 1999.

المقدمة:

خلال الخمسون عاماً الماضية، تعرض العرب الفلسطينيون في القدس الى عملية طرد في إطار السياسة الاسرائيلية والهدف الاسرائيلي في تدمم مكانة القدس كعاصمة لدولة اسرائيل. وذلك عن طريق تضخيم الغالبية اليهودية في القدس، واتخاذ العديد من الاجراءات من أجل تقليص الوجود التاريخي للعرب الفلسطينيين في المدينة. هذه الإجراءات تطورت وتطورت عبر الخمس عقود الماضية من سياسة الطرد بالقوة العسكرية للفلسطينيين المقيمين في المدينة، الى سياسة اتخذت فيها العديد من الإجراءات الإدارية والقانونية العنصرية، والتي تندرج تحت اسم " تطهير من الاقلية العرقية"¹ وبهذه السياسة طرد ما يقارب مائتي ألف فلسطيني من قلب المدينة وضياح غالبة الحقوق الفلسطينية الاساسية في القدس.

إن الحوارات والمناقشات الجارية حالياً على المستويين المحلي والعالمي حول مكانة القدس في المستقبل ومحاوله إيجاد حلول لهذه القضية، في غالبيتها فشلت في طرح كيفية إعادة الحقوق الفلسطينية في القدس. تلك الحقوق التي الغيت واغتصبت بشكل متكامل خلال الخمسة عقود الماضية.

وعن طريق التدقيق في السياسة الإسرائيلية في الماضي والحاضر تجاه السكان الفلسطينيين في القدس، يهدف هذا التقرير الى إعادة طرح مكونات وعناصر التجربة الفلسطينية المهملة في القدس. وذلك من أجل المساهمة في طرح نهج شامل ومتكامل يهدف استعادة الحقوق وحماية حقوق الفلسطينيين في القدس كأساس لأي حل مقترح لقضية القدس.

ويتضمن الجزء الأول من هذا التقرير وصفاً لعملية طرد الفلسطينيين من القدس أثناء الصراع العسكري ، بالإضافة الى الإجراءات الإسرائيلية التي تستخدمها للحيلولة دون عودة الفلسطينيين في القدس وسياسة نزع ملكية الأراضي من الفلسطينيين. تلك السياسة التي أدت إلى نزوح الفلسطينيين إلى خارج حدود المدينة. ويتضمن الجزء الاخير شرحاً مفصلاً للإجراءات الإدارية والقانونية الإسرائيلية مثل قانون المواطنة والتخطيط المدني الهادف الى تقليص الوجود الفلسطيني في المدينة.

الأعداد المقدمة حول الفلسطينيين الذين طردوا من مدينة القدس هي في معظم الحالات تقديرية نظراً لعدم إمكانية الاطلاع عليها أو غياب المعلومات الإحصائية الكاملة، وكذلك الأمر بالنسبة للممتلكات والأضرار التي لحقت بما حيث وضعت كلها مقترنة بالمعلومات المتوفرة ولكن غير المكتملة والتي تبرز تأثير السياسة الإسرائيلية.

الجزء الأول: الهجرة أثناء الصراع العسكري

على الرغم من ان غالبية الصراعات المسلحة تسبب حركات سكانية وهجرة كبيرة، الا انه من الخطأ وعدم الدقة اعتبار خروج الفلسطينيين من القدس خلال وبعد الحربين 1967، 1948 كخروج ناتج فقط عن الحرب دون التدقيق في السياسة الاسرائيلية تجاه سكان القدس في الفترة التي عقيبت الحربين آنفتنا الذكر.

أ. حرب العام 1948.

ان طرد الفلسطينيين من القدس في العام 1948 (ومن مناطق اخرى فلسطينية من أجل اقامة دولة اسرائيلية وفقاً لقرار الامم المتحدة 181 لعام 1947)² والذي كان في الحقيقة تنفيذاً منطقياً وطبيعياً للتفكير الاسرائيلي في اقامة دول لليهود على ارض فلسطين.³ أبرز دعاة تجميع الفلسطينيين في كتونات من القادة الاسرائيليين لم ترق لهم فكرة اقامة دولة فلسطينية، فطموحهم انصب على اقامة دولة اسرائيل الكبرى كوطن قومي يهودي ولا ضرر من وجود اقل عدد مكن من الفلسطينيين ضمن حدود هذه الدولة.⁴ ان مفهوم الترحيل كطريقة من أجل تقليل او تقليص عدد العرب الفلسطينيين لا زال يتردد في اوساط الدائرة الصهيونية.⁵

في القدس، وخاصة في المناطق الغربية من المدينة ذات الأغلبية اليهودية فإن قضية طرد العرب الفلسطينيين منها هي من أهم ما يشغل الحركة الصهيونية بعد فشل خطة التقسيم التي قررتها الامم المتحدة. ووفقاً للخطة الاستراتيجية فان السكان الفلسطينيين في هذه المناطق بالاضافة الى سكان القرى المجاورة للقدس هم عملياً معزولون ومحجوبون بين السكان اليهود في القدس وفي مناطق الساحل، ومن الناحية الرمزية فان نجاح الحركة الصهيونية في مساعيها لتهود القدس هو المعيار لنجاحهم في بناء الدولة، وبالمقابل فإن فشلهم في تحقيق سيطرة كاملة على القدس فذلك يعتبر فشل لمشروع دولتهم ككل.⁶

بينما قبل الكثيرين من ابناء الحركة الصهيونية في البداية بالوجود العربي الفلسطيني في القدس كقدر لا فرار منه وكضرورة لتقسيم المدينة،⁷ إلا أنه مع بدايات العام 1948 تزامنت عملية احكام السيطرة على المدينة المقدسة مع عمليات طرد وهجير السكان الفلسطينيين داخل المدينة والقرى المجاورة لها، العديد من الطرق

استخدمت للوصول لهذه الغاية، منها الحرب النفسية، تخريب البنى التحتية الفلسطينية (خطوط المياه والكهرباء)، بالإضافة الى تفجير المباني العامة والمساكن الشخصية، كل هذه الاعمال تمت من خلال العنصرين اليهود من أجل تهجير الفلسطينيين الى خارج المدينة.⁸

ان السبب الاساس وراء تهجير الفلسطينيين من المدينة هو تأكيد احكام السيطرة الصهيونية عليها، وتوسيع حدود الدولة اليهودية التي منحها قرار التقسيم 181 في العام 1948 مع تطبيق خطة دالت و عملية نحشون في نيسان من نفس العام واتبعت بمذبحة دير ياسين البشعة والتي راح ضحيتها ما يزيد عن 100 فلسطيني بين رجل وطفل وامرأة وذلك بتاريخ 9 نيسان 1948.

وفي غضون اشهر تحولت المناطق الغربية من المدينة من مناطق مختلطة الى مناطق يتواجد يهودي بحت وغياب الفلسطينيين منها،⁹ واذا اخذنا بالتقديرات التي اعلنتها وسائل الاعلام المختلفة لعدد السكان في مناطق القدس الغربية والقرى المحاورة لها، فاننا نرى ان أقل من نصف بالمائة من السكان الفلسطينيين الاصليين لا يزالون يقطنون الأحياء التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية. وفي عملية لحساب نمو عدد السكان الفلسطينيين ما بين الأعوام 46-48، (حسب تقديرات الانتداب البريطاني) فان ما يقارب الثمانون ألف فلسطيني طردوا من المدينة ومن القرى الأربعة التي ألحقت بعد ذلك ضمن حدود القدس.¹⁰

إن تهجير الفلسطينيين من القدس كان يمكن اعتباره حدثاً مرحلياً لولا الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية من سياسة عنصرية هدفها الحيلولة دون عودة المهجرين إلى المدينة، وهذا يؤكد أن نزوح الفلسطينيين من المدينة كان عبارة عن هجرة إجبارية متعمدة ومتواصلة.¹¹ وفي حزيران استنتجت القيادة الاسرائيلية بأنه نظراً لاعتبارات سياسية وعملية فيجب عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم في الدولة اليهودية الجديدة.¹² وقد اصدر وزير الدفاع الاسرائيلي أمراً بعرقلة عودة اللاجئين وبعدها اعطى الحق للجنود باطلاق النار على اللاجئين الذين يحاولون العودة الى منازلهم وديارهم.¹³

ومثلما الحال بالنسبة لعدد من المدن والقرى في فلسطين والتي عمدت اسرائيل على تقليص عدد سكانها وعمدت على حرمان الفلسطينيين من العودة الى بيوتهم في القدس من خلال توطين اليهود فيها. فعلى سبيل المثال، كان موشيه ديان في العام 1948 اول من دعى وأمر بتوطين اليهود اليهود في الجزء الجنوبي من المدينة " تل بيوت"، رمات راحيل، وأبو طور وذلك من أجل ازالة اسماء هذه المناطق من المفاوضات الجارية لتحديد

مناطق السيطرة الاسرائيلية في المنطقة الغربية لمدينة القدس الجديدة.¹⁴ ومع اواسط أيار من العام 1948، كانت المنظمات الصهيونية قد امتت توطين عدة آلاف من اليهود في المناطق الفلسطينية المجاورة للمدينة¹⁵ وبين ايلول 1948 و آب من عام 1949 وطن ما يقارب 16 الف يهودي في البيوت العربية في المدينة.¹⁶

جدول رقم 1 : اعداد تقديرية للفلسطينيين النازحين من القدس بسبب الحرب.

عدد السكان / بالتقدير	1948	1967
قبل الحرب	67.500	70.000
بعد الحرب	30.000	44.000

ملاحظات للشرح: أخذت هذه الارقام من تقديرات الانتداب البريطاني للعام 1946، والاحصاء الاردني في العام 1961، وفي كلا المصدرين كان معدل التزايد السنوي يستخدم ليصل التقديرات للعامين 1948 و 1967. عدد السكان الفلسطينيين في القدس عام 1948 و 1967 لم يشمل السكان في القرى الاربعة دير ياسين، المالجة، عين كارم ولفتا والتي ضمت لاحقاً ضمن حدود القدس. ومن الجدير ملاحظته ان تقديرات الانتداب البريطاني لحجم الفلسطينيين عادة ما يكون اقل من الحجم الحقيقي على عكس تقديراتها المبالغه لحجم اليهود في القدس نظراً لتلاف الطرق المستخدمة لعمل المسوحات لكلا الجانبين. ان حجم الفلسطينيين بعد العام 1948 يتضمن أيضاً 7.500 فلسطيني من المناطق الغربية من المدينة والذين وجدوا من مناطق شرقي القدس الواقعة تحت السيطرة الاردنية ملجأ لهم. وتقديرات عدد الفلسطينيين بعد حرب العام 1967 لم تشمل عدد الفلسطينيين الذين بقوا في المناطق الغربية من القدس بعد العام 1948، انها فقط تشمل 4.500-6.000 فلسطيني طردوا من البلدة القديمة حيث لم يؤكد عدد الفلسطينيين الذين احسروا على الخروج الى ما بعد حدود المدينة الموسعة.

ب. حرب العام 1967.

وعلى الرغم من أن تهجير الفلسطينيين المقدسين في العام 1967 والذي كان بسبب الذعر والخوف والتفجيرات بالاضافة الى تدمير ممتلكاتهم، فقد كان أقل بكثير من تلك الهجرة التي ارتكبت بحقهم في العام 1948. الا ان اجراءات مماثلة اتخذت مباشرة بعد الحرب وذلك لتقليل عدد سكان المدينة في الجزء الشرقي

منها وذلك لسيط السيطرة على الجزء المحتل حديثاً. ناقلات وشاحنات احضرت آنذاك لنقل الفلسطينيين من داخل حدود المدينة الى اريحا والحدود الاردنية. البيوت الفلسطينية والممتلكات الاخرى وعدد من الاماكن الدينية دمرت ووفق الاحصائيات الاردنية لعدد السكان في العام 1961 فان ما يقارب الستين الف فلسطيني قطنوا الجزء الشرقي من مدينة القدس، وبالاعتماد على معدل النمو الطبيعي فانه يقدر عدد سكان القدس في العام 1976 يقدر بحوالي سبعين الف نسمة، اما الاحصاء الاسرائيلي لنفس العام 1967 فقد سجل 44 الف فلسطيني يعيشون ضمن الحدود البلدية الاردنية للمدينة مفترضين ان ما يقارب 26 الف مهاجر نزحوا نتيجة حرب العام 1967.¹⁷

إحدى الخطوات الاولية التي اتخذتها اسرائيل حال احتلالها لشرقي القدس 1967 كانت الطرد الإجباري للفلسطينيين القاطنين في حارة اليهود من البلدة المدينة، وفي الفترة التي تلت الاحتلال الاسرائيلي في حروب الاعوام 1948 / 1948 انتقلت العديد من العائلات الفلسطينية للسكن في بيوت في حارة اليهود من البلدة القديمة والتي كان يمتلكها الفلسطينيون ولكنها حوّرت لليهود في الفترة ما قبل العام 1948.¹⁸ المصادر تشير الى ان ما بين 4 الى 6.5 الف فلسطيني طردوا من البلدة القديمة في العام 1967 من بينهم 135 عائلة فلسطينية تعيش في حارة المغاربة، وهذه العائلات اعطيت انذارا لمدة ثلاث ساعات قبل المباشرة بدم حارة المغاربة بالكامل والتي يعود تاريخ بنائها الى العام 1320 قبل الميلاد. من أجل بناء بلازا بالقرب من حائط الحرم الشريف¹⁹، الكثير من المساجد، واثنان من الزوايا²⁰ والكثير من اراضي الوقف الاسلامي المأهولة وغير المأهولة دمرت بالكامل وهذا تضمن 99 ملكاً من وقف ابو مدين وحوالي 55 وقفاً خاصاً معظمها تعود الى عائلات الخالدي، العسلي والجعوني.²¹ ولم يبذل آنذاك أي جهد لمحاولة إيجاد بدائل لتسكين العائلات المهجرة، وهذا يشمل العائلات الفلسطينية التي اجبرت على التروح مباشرة بعد انتهاء الحرب، حوالي 30.000 فلسطيني هجروا من ديارهم في القدس في العام 1967²² وهذا الرقم يشمل 7.500 فلسطيني من مناطق غربي القدس وحدوا شرقي القدس ملجأ لهم أثناء حرب العام 1948.²³

الجزء الثاني: الهجرة عن طريق انتزاع الملكية

اجبر العرب الفلسطينيين داخل حدود مدينة القدس على ترك المدينة وذلك عن طريق سلب ممتلكاتهم ومصادرتها التي تمت بنمطين: الأول: الاستيلاء على الملكيات التابعة لفلسطينيين تركوا المدينة في أعقاب حربي الأعوام 47-1948، والثاني: الاستيلاء ونزع الملكية من الفلسطينيين الذين لا زالوا يعيشون داخل حدود المدينة. النمط الأول مهدت الطريق أمامه عن طريق تكوين المؤسسات الصهيونية والقوانين الإدارية الإسرائيلية اللاحقة والخاصة بملكات اللاجئين الفلسطينيين وذلك عن طريق التشريعات التي تصدر الملكية بكفاءة عالية تحت حماية القانون الإسرائيلي، وهي إما تصادر لصالح دولة اسرائيل، او لصالح السكان اليهود في قلب المدينة. والنمط الآخر من نزع الملكية مهدته التشريعات الإسرائيلية التي مكنت الحكومة الإسرائيلية من وضع اليد على الأراضي الفلسطينية وذلك لاستغلالها لأغراض عامة.

أ. مصادرة الممتلكات في الفترة ما بين 1948 – 1967:

في المناطق الواقعة في الجزء الغربي من المدينة المقدسة، نقلت الممتلكات الفلسطينية بما فيها المباني والأراضي من سيطرة ومسؤولية الضابط الاعلى لقوات المغنا الذي كان يدير شؤون هذه الممتلكات اثناء الحرب الى حارس الاملاك المهجورة في حزيران 1948 تحت قانون الأراضي المهجورة.²⁴ وهذا القانون يعطي الحق في ايجاد أنظمة لترع الملكية ومصادرة الممتلكات المتحركة والثابتة في حدود المنطقة المهجورة، وهذه الممتلكات بما فيها اراضي الوقف الاسلامي اخضعت لاحقاً للإدارة الحراسة الاسرائيلية لأملاك الغائبين. وبالرغم من وقوعها تحت مناطق الحراسة الاسرائيلية لأملاك الغائبين فإن الوقف المسيحي لم تترع ملكيته، باستثناء ملكية تابعة للكنيسة الانجليكانية.²⁵

ومن خلال تبني قانون حراسة املاك الغائبين في أذار 1950 فقد سمح للحراس ببيع او تأجير هذه الاملاك الى السلطات التطويرية والتي أنشأها الحكومة الاسرائيلية في فترة لاحقة.²⁶ اما المبالغ المالية التي جمعت بعد بيع وتأجير الممتلكات الفلسطينية فقد كان من الفروض ان تستعمل لمساعدة أصحاب هذه الممتلكات حتى تنتهي فترة قوانين الطوارئ العلنة والمتعلقة بملكات الغائبين والتي لم تنته حتى الان. وفي الحقيقة اها بيعت وأقل من ثمنها التجاري الى السلطات التطويرية مقابل اثمان تنتقص منها التكلفة الادارية والقضائية ومن ثم تعيد هذه

الاموال الى السلطات التطويرية على شكل قرض مالي طويل الامد.²⁷ أما الوقف المدني فقد نقل الى سلطة وزارة الشؤون الدينية والتي عملت كمساعد او عميل لحارس الأملاك،²⁸ والعائدات المالية من بيع ممتلكات الوقف حولت هي الاخرى لوزارة الشؤون الدينية وهكذا فان الممتلكات التي وضع اليد عليها وعائداها المالية لا زالت غير معروفة بالدقة وذلك يرجع الى صعوبة الاطلاع على تسجيلات حارس الأملاك، فقط القليل من الملفات ممكن الاطلاع عليها عن طريق قرار من المحكمة الذي يصعب تحصيله.

في المناطق الغربية من القدس، يملك الفلسطينيون 7.293 دونم على الأقل من أصل 16.231 دونم من الأرض غير مشتملة على 2.469 دونم صنفت لها ممتلكات خاصة بالبعثة المسيحية، الى جانب عشرة آلاف بيت والآلاف من الممتلكات التجارية داخل حدود المدينة التي اصبحت تحت السيطرة الاسرائيلية في العام 1948،²⁹ فحوالي ثلث الاراضي التي اصبحت تحت السيطرة الاسرائيلية في القدس كانت ملكيات فلسطينية شخصية، وفي القرى التي أدمجت مع حدود بلدية القدس الغربية وهي لفتا، دير ياسين، عين كارم والمالحة، ويملك الفلسطينيون 90% من هذه الاراضي وتقدر بحوالي 27 الف دونم.³⁰ وعلى الاكثر، فإن الف دونم من هذه الاراضي بقي الفلسطينيون يملكونها بعد العام 1948،³¹ ولا يوجد تقديرات محددة حول مقدار املاك الوقف في القدس وقت الحرب ولكن كيفر شمدت علق بأن جميع الاملاك الاسلامية كانت وقفاً،³² وقد لا حظ رايتير ايضاً ان حوال ثمانية الالف دونم من اراضي الوقف التي تعود الى وقف ابو مدين وهو نفس الوقف الذي يملك حارة المغاربة في البلدة القديمة، صودرت من أجل بناء مستشفى هداسا عين كارم على اراضي القرية بالاضافة الى النصب التذكاري ياد فشميم ومساكن عديدة لليهود.³³

العديد من الممتلكات الفلسطينية استعملت فيما بعد لإنشاء معاهد ومؤسسات اسرائيلية في القدس،³⁴ فالكنيسة الاسرائيلي على سبيل المثال بني على اراضي ترجع ملكيتها الى عائلي عقال وحرام من قرية لفتا،³⁵ المقر الرسمي للرئيس الاسرائيلي بني على أرض ترجع ملكيتها الى عائلة سلامة في الطالبية،³⁶ كما ان احد بيوت عائلة جمال في القدس الغربية يشمل الان نادي للمهاجرين اليهود والعديد من البنايات الاخرى المشهورة صودرت من قبل حارس الاملاك ومن بينها بناية عائلة صنصور على زاوية شارع بن يهودا وشارع يافا وهذه البناية كانت تضم الان العديد من المنازل الى جانب الكثير من المصالح التجارية وفرعاً رئيسياً لبنك لومي، وفي قرية المالحة قامت اسرايل ببناء سوق تجاري ضخم (كنيون القدس) بالاضافة الى ملعب تيدي لكرة القدم. وكذلك الامر في قرية دير ياسين حيث سيحت منطقة وسط البلد ومن ثم حولت الى مستشفى الامراض العقلية "كفار شاؤول".

جدول رقم 2 : الاملاك الفلسطينية / المناطق التطويرية في القدس

1967	1948	الاملاك الفلسطينية
68.95	13.212	قبل المصادرة
6.000	3.020	بعد المصادرة
123.000	20.331	مجممل مساحة المدينة

ملاحظات للشرح: الارقام التي تدرج تحت العام 1948 نشرها مكتب اللاجئين العربي الفلسطيني. وقد شملوا الاراضي المصنفة كملكية عربية، اراضي البعثة المسيحية، وحصة الفلسطينيين العرب (من اراضي الحكومة، البلدية واراضي الطرق والسكك الحديدية. مجمل المنطقة لعام 1967 تشمل 15.000 اضافية ضمت الى المناطق الغربية من المدينة في التسعينات. الاملاك الفلسطينية قبل مصادرتها في العام 1967 لم تشمل حوالي 1.000 دونم في منطقتي النبي يعقوب وعطروت وصنفت على انها املاك يهودية.

ب. مصادرة الممتلكات في الفترة ما بعد 1967

وعلى عكس الوضع في العام 1948، فإن القليل من البيوت الفلسطينية الفارغة خضعت للسيطرة الاسرائيلية في العام 1967 وهذا يرجع الى حقيقة كون اليهود يملكون القليل من الارض في الجزء الشرقي من المدينة، فقط خمسة دونمات في البلدة القديمة وما يقارب 1.000 دونم في عطروت ومنطقة النبي يعقوب شمال المدينة. هذا بالإضافة الى حقيقة ان الفلسطينيين آنذاك لم يكونوا يرغبون ببيع ممتلكاتهم لليهود، وهذا ما دفع بالحكومة الى استخدام وسيلة نزع الملكية على اساس انها الطريق الوحيد الممكن للسيطرة على الممتلكات الفلسطينية في المدينة. وخلال آب من العام 1967 وفي اجتماع لمجلس بلدية المدينة ناقش المجتمعون فيه مسودة خطة مستقبلية لسياسة البلدية، وخلال ذلك الاجتماع أشار رئيس البلدية تيدي كولييك انه اذا لم يكن هناك دولة على الارض في شرقي المدينة فإن مصادرة الارض وأنتزاع الملكيات من أصحابها سيصبح شيء اساسي من أجل تسهيل النمو السكاني اليهودي في المدينة ككل، وذهب كولييك في أقواله الى ان خيار شراء الممتلكات مشكوك فيه،³⁷ والخطة الرئيسية العامة للعام 1967 والت يتم تحضيرها من أجل بلدية القدس جاءت متفقة مع تقديرات كولييك. وبالنسبة لهذه الخطة فإن التطوير الحقيقي للمدينة يتطلب المزيد من نزع الملكية في تلك المنطقة وبمساحات واسعة³⁸.

ان انتزاع ملكية الاراضي في الجزء الشرقي من مدينة القدس زود الحكومة في البداية بمساحات للسكن لزيادة السكان اليهود في المدينة والحفاظ على امنها، وفي نفس الوقت تضيق مساحة الاراضي الفلسطينية واللازمة للتوسع الضروري لاحتواء النمو السكاني، وهذا دفع بالعديد من الفلسطينيين الى ترك المدينة بحثاً عن السكن والعمل والاستثمار. وفي داخل البلدة القديمة عملت الحكومة الإسرائيلية على زيادة مساحة حارة اليهود الى اربعة اضعاف حجمها الأصلي وذلك عن طريق نزع ملكية حوالي 29 دونم من الاراضي الفلسطينية وذلك في العام 1968، وفي المجموع فان حوالي 116 دونم من الاراضي او ما يقارب 15% من لابلدة القديمة نزعت ملكيتها ووضعت تحت السيطرة الاسرائيلية " الارض للاستخدامات العامة " من اجل اعادة بناء الكيان اليهودي في البلدة القديمة. ما يزيد عن 700 منزل صودرت، 105 منها فقط كانت تعود ملكيتها لليهود قبل العام 1948، وضمن عملية الاستيلاء هذه كان حوالي 1048 شقة مملوكة للفلسطينيين و 437 محل تجاري وحرقي³⁹ وحوالي 12 من الممتلكات كانت ممتلكات اوقاف.⁴⁰

ومن أجل تأكيد إحكام السيطرة الإسرائيلية على جميع مناطق القدس عن طريق زيادة عدد السكان اليهود في المدينة بجميع اجرائها، فقدت وسعت مساحة بلدية القدس وبشكل سريع الى عشرة اضعاف ما كانت عليه ايام الحكم الاردني في المدينة والتي كانت مساحتها آنذاك 7.000 دونم، اما الحدود البلدية الجديدة والتي خططتها ورسمتها وزارة الداخلية الاسرائيلية تحت امرة قوانين البلديات (تعديل رقم 6) عام 1967 مع قائمة طويلة من التعديلات التي تضمنت أكبر مساحة من ممكنة من الاراضي الفلسطينية الغير مطورة و اقل عدد من السكان الفلسطينيين،⁴¹ وعن طريق تلك التعديلات عملت وزارة الداخلية الاسرائيلية على احداث العديد من التغييرات في حدود البلدية وبدون الرجوع الى الرأي العام في المدينة (استفتاء عام). ووفقاً لذلك، بلغت مساحة حدود البلدية حسب اعتراف اسرائيل الى 108.000 دونم، من بينها 29 الف دونم انتزعت من الفلسطينيين القاطنين شرقي القدس وذلك بحلول عام 1990.

في العديد من الحالات، واجهت العديد من العائلات الفلسطينية الضغط والتهديد المستمر من جانب السلطات الاسرائيلية التي تقوم بتزاع ملكية الاراضي الفلسطينية. عائلة "عقال" والتي انتزعت اراضيها في المناطق الغربية من المدينة، لوحقت اراضيها في الجزء الشرقي وانتزعت. ويزودنا هودكتر بتفاصيل حساسات عائلة عقال في شرقي القدس:

17 دونم استخدمت لبناء المركز القطري للشرطة الاسرائيلية في منطقة الشيخ جراح.

3.2 دونم لبناء مركز كوبات حوليم الصحي.

30 دونم لتوسيع شارع 1 الذي يجتاز خط الفصل السابق في القدس ويستمر حتى المستوطنات الشمالية.⁴²

36 دونم من أجل بناء ملعب بجانب مركز الشرطة الاسرائيلي في الشيخ جراح.
12 دونم من أجل بناء الجسر الواصل بين شعفاط الى مستوطنة بزغات زئيف،⁴³ واعطيت العائلة التي صودرت اراضيها آنذاك مبلغاً زهيدا لقاء ذلك (أقل من شيكل للدونم الواحد). بالمقارنة، يحصل مواطن فلسطيني على ايجار مدته 49 عاماً لآرض مساحتها 36 دونم تعود لأحد اللاجئين الفلسطينيين صادرهما السلطات الاسرائيلية في القدس الشرقية مقابل 9.5 مليون شيكل جديد.⁴⁴

وحتى في الحالات التي ثبتت فيها العائلات الفلسطينية ملكيتها لأراضيها امام المحاكم الاسرائيلية، فقد استمرت عملية نزع الملكية ضد هذه العائلات وذلك من اجل تطوير الخدمات المقدمة لليهود في المدينة، ومثال على ذلك، ومثال على ذلك ما حدث لبيت عائلة بركان في المنطقة التي تم توسيعها في حارة اليهود في البلدة القديمة، والان وبعد حوالي عشرة سنوات من النضال في المحاكم الاسرائيلية، حكمت المحكمة العليا الاسرائيلية تملك حقاً غير متنازع عليه في ملكيتها للبيت ولكن تحت شعار "المصلحة العامة" فاهم لا يملكون الحق في السكن بذلك البيت. وفي عام 1977 أخلت العائلة بالقوة من ذلك البيت وبيع في مزاد علي حرمت العائلة من الاشتراك فيه.⁴⁵

ومن الجدير ذكره ان قانون املاك الغائبين عام 1950 لم يطبق على الفلسطينيين سكان المناطق الشرقية من المدينة في عام 1967 على الرغم من ان معظم الفلسطينيين المقدسيين وعلى اساس انهم يحملون الجنسية الاردنية ويعتبرون وفق هذا القانون من الغائبين. كما ان تطبيق هذا القانون على نطاق واسع كان غير ممكناً من الناحية السياسية. وبحسب الفقرة 3 من قانون الاحوال الادارية والقانونية والذي اعتمد في العام 1968 فإن السكان الفلسطينيين في المناطق الشرقية من المدينة أعطوا إعفاء من قانون املاك الغائبين.⁴⁶ واشترط القانون آنذاك ان هذا الإعفاء يشمل فقط المناطق الشرقية من المدينة والتي احتلت في العام 1967، وهذا يعني ان الفلسطينيين المقيمين في المناطق الغربية والتي نزع ملكيتها في العام 1948 وهم بذلك غير مؤهلين لتطبيق هذا القانون عليهم بالنسبة لممتلكاتهم وفي نفس الوقت يحق لليهود العودة الى ممتلكاتهم في القدس الشرقية حينما يريدون.⁴⁷

وفي نهاية التسعينات أصبح قانون املاك الغائبين هذا اداة في يد بلدية الحكومة الاسرائيلية من أجل نزع ملكية الممتلكات الفلسطينية من أصحابها وذلك من أجل زيادة عدد المستوطنات في القدس الشرقية بما فيها البلدة القديمة. لجنة كلوغمان على سبيل المثال، والتي حققت في هذه القضية، تصر على ان حكومة اسرائيل تعمل بشكل غير شرعي بواسطة قانون املاك الغائبين وحارس اراضي اسرائيل ووزارة الاسكان ومؤسسات الاستيطان على تهجير الفلسطينيين ونزع ملكيتهم. ووفق قرارات هذه اللجنة فان قانون حراسة املاك الغائبين يعتريه الخلل الكبير وذلك وفق كافة المعايير، وهذا يعكس انتقادات محكمة العدل العليا الاسرائيلية قبل حوالي 40 سنة، في تلك الفترة اشارت المحكمة في استعراضها لقانون املاك الغائبين الى أن مصالح ومطامح السكان الفلسطينيين لا زالت مهملة، وأن كافة الأثبات التي أحضرها حارس اراضي اسرائيل لإثبات غيابهم كانت مبنية على غير أساس.⁴⁸ وعلى الرغم من كافة الاستنباطات هذه فإن الحكومة الاسرائيلية أيضاً لا زالت تعمل على مصادرة الممتلكات الفلسطينية في القدس وحتى هذه اللحظة.

الجزء الثالث: الهجرة عن طريق الإجراءات الإدارية والقضائية

الوسائل الأولية لطرد الفلسطينيين الى خارج مدينة القدس عقب عام 1967 كانت عن طريق ما سمي بالسياسات الادارية والقانونية والتي حرمت الفلسطينيين من حقهم في الإقامة داخل المدينة. وبسبب التمييز المنظم والمنهجي في قانون الإقامة الاسرائيلي وتخطيطات البلدية، اجبر الاف الفلسطينيين على الخروج من المدينة، هذا الى جانب العديد من نقاط التفتيش العسكرية الاسرائيلية على المداخل الرئيسية للمدينة مع بداية التسعينات، هذه السياسات جعلت من الصعب على الفلسطينيين المقدسيين العودة الى مدينتهم التي طردوا منها.⁴⁹

أ. مصادرة حقوق المواطنة:

وترجع زيادة عدد الفلسطينيين الذين طردوا الى خارج المدينة الى فقدانهم بطاقات هويتهم التي تمنحهم حق الإقامة في المدينة،⁵⁰ مع الاشارة الى ان الفلسطينيين واحفادهم ممن شملهم الاحصاء الاسرائيلي في العام 1967 فقط هم من حصلوا على حق الإقامة الدائم في المدينة، وبذلك يعتبر باقي الفلسطينيين المقدسيين غرباء وفق هذا القانون الاسرائيلي على الرغم من ان القدس هي مسقط رأسهم، فالمقدسيين الذين لا يملكون بطاقات الهوية الزرقاء ليس بإمكانهم الإقامة في المدينة وبالتالي فإن ممتلكاتهم عرضة للمصادرة وفق قانون املاك الغائبين للعام 1950. وفي الوقت الذي سجل فيه 66 الف فلسطيني مقدسي في العام 1967 فان حوالي 30 الف فلسطيني لم يتم تسجيلهم،⁵¹ حيث ان معظمهم كانوا يعيشون في الخارج لحظة اجراء الاحصاء عقب حرب العام 1967 وذلك بسبب الحرب ولم يكن باستطاعتهم فيما بعد ان يعودوا الى المدينة او الى القرى المجاورة لها او ان منهم من عاد ولم يضم الى حدود بلدية المدينة في تلك الفترة.⁵²

وبينما تفضي الإقامة الدائمة في المدينة عن بعض الحقوق (كالتعليم، والرعاية الاجتماعية) ومعظم الواجبات (كدفع الضرائب والمستحقات للبلدية، وتسجيل الشركات والمعاهد... الخ) وذلك للمواطن الاسرائيلي، ألسا انما لا تفضي عن او تضمن الحق القانوني في الإقامة او المواطنة، حيث ان هذا الحق يعتبر امتياز يعطى فقط وفق تفكير وقناعة وزارة الداخلية الاسرائيلية العنصرية. هذا وقد عدل قانون الدخول الى اسرائيل للعام 1974 بمجموعة من الانظمة والقوانين التي تصف الظروف التي تنتهي بموجبها الإقامة الدائمة في المدينة،

وبهذا فانه ما بين الاعوام 67-1995 فقد حوالي خمسة آلاف فلسطيني مقدسي حقهم في الإقامة في المدينة بسبب تواجدهم خارجها بهدف العمل او الدراسة وذلك بتطبيق أنظمة هذا القانون.⁵³

أن حرمان الفلسطينيين المقدسين من حقهم في اقامتهم في المدينة المقدسة بدأ العمل به في بداية العام 1996 في عملية اعادة تفسير لقوانين العام 1974 في اطار التحقيق حول اوضاع الفلسطينيين في المدينة المقدسة وتحديد مكانتهم، حيث حددت هذه السياسة حق الإقامة في المدينة بشروط التواجد فيها بشكل دائم "اثبات مركز الحياة" والتي توثق بالتعامل مع وزارة الداخلية، والوثائق المطلوبة هي (شهادة ملكية للممتلكات، عقود أيجار، وصول الضرائب وغيرها) وهذه الوثائق يصعب الحصول عليها بالنسبة الى الذين اخرجوا من بيوتهم وفقدوا حق ملكيتها بمصادرتها وفي ظل التمييز الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا وبعد ثلاث اعوام من تبني هذه السياسة فان حوالي 2083 فلسطيني مقدسي سحبت هوياتهم وصودرت.⁵⁴

وهناك اعداد اخرى لم تسجل لفلسطينيين اجبروا على ترك المدينة وذلك لعدم استطاعتهم الحصول على اقامة دائمة لأزواجهم أو زوجاتهم من غير سكان القدس او حتى لأبنائهم. ووفق قانون الدخول الى اسرائيل (1952) فان المقدسيين لا يستطيعون منح حق الإقامة في المدينة الى اقاربهم الا اذا اعتبر ضمهم ضرورة من ضرورات اعادة توحيد العائلة، ووفق انظمة وزارة الداخلية وحتى العام 1994 رفضت الوزارة كافة الطلبات التي قدمت من أجل لم شمل افراد العائلة والتي قدمتها المقدسيات الاناث. وهذه السياسة تعني أنه على العائلات الفلسطينية التي ترغب بلم شمل افرادها والعيش معاً في القدس، فعليها الاختيار بين "العيش بطريقة غير مشروعة" أي التواجد غير القانوني والذي يعرضهم لمخاطر دفع الغرامات او السجن او الطرد. او "العيش خارج القدس بطريقة قانونية" وبالتالي المخاطرة بحقهم في الإقامة في المدينة. الارقام الاسرائيلية التي سربت في العام 1998 الى لجنة الامم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أشارت الى قائمة من 4.622 عائلة فلسطينية وافقت اسرائيل على طلباتها باعادة لم شمل افرادها بين الاعوام 91-1995، ولكن المعلومات التي صدرت عن وزارة الداخلية في العام 1996 اشارت فقط الى 1.770 موافقة لنفس الفترة آنفة الذكر. وعلى الرغم من هذا التناقض والتضارب في الارقام، الا انه تجدر الاشارة الى انه من المعروف ان عدد طلبات لم الشمل التي تقدم سنوياً فاقت الاعداد الموافق عليها بعدة آلاف.

بالإضافة إلى ذلك منذ العام 1982 فإن وزارة الداخلية منعت تسجيل الأطفال الفلسطينيين كمواطنين في مدينة القدس إذا لم يكن والد الطفل يحمل الهوية الإسرائيلية أو هوية القدس على الرغم من أن قانون دخول

إسرائيل , الفقرة 12 يسمح للطفل اختيار تسجيله ضمن بطاقة والدته ووفق ذلك فهؤلاء الأطفال يجرمون من خدمات الرعاية الصحية والعلاج ضمن نظام التأمين الوطني إلى جانب الخدمات الأخرى كالدراسة في المدارس الحكومية , وبذلك على العائلة الفلسطينية بحيرة الخيار بين الحفاظ على أقاتمهم وتواجههم كمواطنين مقدسين وبين تحقيق مستوى حياة افضل لأفراد عائلتها إلى جانب لك فان وزارة الصحة الإسرائيلية ومؤسسة التأمين الوطني ترفض تقديم العلاج والتغطية الصحية للمواليد الجدد من الفلسطينيين في المدينة حتى تتم عملية التحقق من إن الدا المولود الجديد يحملون بطاقة هوية القدس ويستطيعون الإثبات أن مدينة القدس هي مركز الحياة بالنسبة لهم.⁵⁵

جدول رقم 3 : مصادرة الهويات المقدسية، 1998-1967.

السنة	عدد الحالات	السنة	عدد الحالات
1967	105	1983	616
1968	395	1984	161
1969	178	1985	99
1970	327	1986	84
1971	126	1987	23
1972	93	1988	2
1973	77	1989	32
1974	45	1990	36
1975	54	1991	20
1976	42	1992	41
1977	35	1993	32
1978	36	1994	45
1979	91	1995	96
1980	158	1996	689
1981	51	1997	606
1982	74	1998	788
المجموع		6.257	

ملاحظات للشرح: زودت الارقام من قبل وزارة الداخلية الاسرائيلية. الارقام حتى العام 1995 غير مكتملة حسب قول الوزارة وذلك لأن ارقام الهويات الصادرة لمواطني شرقي القدس ليس بالامكان تمييزها عن تلك الصادرة لمواطني المناطق الغربية. قرار الغاء الهويات لا يدخل في كل مرة الى معلومات الكمبيوتر. وتسجيل الغاء الهويات عن طرق العنوان هو جزئي. ولهذا، فان العدد الحقيقي للهويات المصادرة هو اكثر بكثير خلال تلك الفترة.

ت. العنصرية في التنمية المدنية:

آلاف من الفلسطينيين اجبروا بالقوة على ترك مدينة القدس بسبب التفرقة السياسية المنتظمة في الخطط المدنية الإسرائيلية والسياسة التي تنتهجها إسرائيل في مدينة القدس والتي تحول دون مقدرة الفلسطيني على الاحتفاظ بمساحة الأزمه للنمو الطبيعي للسكان هذا بالإضافة إلى القيود التي توضع على تطوير مناطق معينة بالإضافة إلى تقليص مستوى الحياة بسبب عدم التساوي في خدمات البلدية القدسية في المدينة وتطوير البني التحتية.⁵⁶ والخطط الإسرائيلية في المدينة تهدف دائما إلى الحفاظ على التوازن الديمغرافي بين الفلسطينيين (يشكلون 28%) واليهود (72%)⁵⁷، وعند الإشارة إلى التزايد السكاني الطبيعي في أوساط المجتمع الفلسطيني في المدينة وإنكار الهجرة اليهودية من المدينة، فإن التخطيط المدني أصبح الأداة الأهم في الحفاظ على التوازن الديمغرافي في المدينة. وبينما تجادل إسرائيل دوما في أن تطبيق القانون الإسرائيلي على شرقي القدس والذي يتضمن قانون الدخول ضروري من أجل تعادل الخدمات والحلوله دون التمييز، إلا أنه في الواقع لازال هناك فجوة كبيرة تتسع باضطرار بين الخدمات المقدمة للفلسطيني وتلك المقدمة لليهود في مناطق مختلفة من المدينة⁵⁸.

ومن ابرز مظاهر هذه السياسة والظاهرة للعيان هي قلة المساكن المتاحة للفلسطينيين في الجوار والتي لا تتجاوز 21 ألف وحدة هذا في الوقت الذي نزعته فيه ملكية 29 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية لصالح الخدمات العامة وبالمقابل لم تقام وحدة سكنية واحدة لصالح الفلسطينيين من بين الوحدات التي أقيمت بدعم مادي وأموال عامة⁵⁹، وهناك ما يقارب 30 ألف دونم مصنفة على أنها أراضي زراعية حضراء وبالتالي يحذر البناء فيها وهذه الأرض تؤول في النهاية إلى صالح اليهود في المدينة لخدمة وتسهيل نموهم في المدينة... ومع حلول العام 1994 حددت الأراضي المخصصة للتطور المدني السكاني الفلسطيني بـ 10 آلاف دونم وقلصت في العام 1998 إلى ستة دونمات ملقن بذلك الكثير من الضغط على كاهل الإنسان الفلسطيني في المدينة والذين بالتالي يجدون وبسبب الكثافة السكانية على ترك المدينة والمخاطرة بالحرمان من حقه الإقامة فيها وفقدان هوياتهم.⁶⁰

ضمن التواجد الفلسطيني في المناطق المجاورة للمدينة يواجه الفلسطيني صعوبات التخطيط والتي تحول دون التطوير الطبيعي والصحي في الأحياء المدنية ففي العديد من مناطق شرق القدس لا يسمح للفلسطينيين الذين لا يستطيعون الحصول على مخطط البناء المدني⁶¹ والتصريح بالبناء وهم في حاجة للبناء لإضافة مساحة

ضرورة لاستيعاب عائلاتهم وينتهي بهم الأمر إلى البناء بدون ترخيص . وعندها يكون الرد الاسرائيلي بهدم هذا البناء . بعض الإحصاءات والتقديرات تشير إلى إن عدد البيوت المنوي هدمها في القدس وجوارها تبلغ ما يقارب الألفي بيت مع ما يقارب 50 بيتا فلسطينيا تدم سنويا وفق سيدلمان , بينما منح ما يقارب عشرة آلاف ترخيصا للبناء للفلسطينيين في القدس الشرقية منذ العام 1967 (لم تبني الحكومة أي مبنى عام للفلسطينيين) فان السكان اليهود في المدينة منحوا ما يقارب 70 ألف ترخيصا للبناء والإنشاء العام والخاص في مناطق شرق القدس.⁶²

إلى جانب القيود على عدد المساكن المسموح ببنائها , فان الفلسطينيين يواجهون أيضا قيودا على كثافة البناء والارتفاع المسموح به فالإتساع السكاني والامتداد السكني للفلسطينيين المقدسين مقيد بالنمو والامتداد السريع للمستوطنات وتشديد الطرق الالتفافية داخل المدينة تشتت المساحة القليلة المتبقية للفلسطينيين والغرض منها تسهيل عملية الوصول الى كافة المناطق اليهودية في كل جزء من أجزاء المدينة.⁶³

ث. الاستثمار غير العادل لخدمات البلدية:

الاستثمار غير الصحيح والتطوير غير العادل في خدمات البلدية وخدمات البنى التحتية مقارنة بتلك المقدمة لليهود يضيف ضغطا آخر على سكان المدينة المقدسة مما يؤدي إلى تشجيع سبلي لترك المدينة , أما بالنسبة للخدمات البلدية المزودة للفلسطينيين في المدينة فقد تم اختيارها مرارا وتكرارا بواسطة البلدية وكافة التقارير تشير إلى أن التميز الواضح بين الأحياء اليهودية والعربية فعلى سبيل المثال يدفع السكان العرب مقابل 26% من مصروفات أو تكاليف خدمات البلدية يتلقون 5% فقط من هذه الخدمات⁶⁴ وعلى الرغم من أن البلدية على دراية كافية بالتمييز هذا إلا أنها لم تقم بعمل أي شيء للمساواة في الخدمات المقدمة في المدينة .

في العام 1997 أعلن رئيس بلدية القدس يهود المرت عن خطة لاستثمار مبلغ 40 مليون دولار في المناطق الفلسطينية من مدينة القدس من اجل تقوية السيطرة الإسرائيلية على المدينة ولكن هذا المبلغ يجب أن يكون من الميزانية المتوفرة والتي هي في الغالب ميزانيات ترسخ في تطوير مناطق مجود لليهود على حساب تطوير المناطق الفلسطينية.⁶⁵ وحتى عندما خصص مبلغ محدد من المال كميزانية لرفع مستوى الخدمات في المناطق الفلسطينية لتصل إلى مستوى تلك المقدمة لليهود فان هذه النقود استخدمت في الاستثمار في مشاريع خارج حدود المناطق الفلسطينية.⁶⁶

يقدم "فيتلو" قائمة نظيفة عن الفروق في خدمات واستثمار البلدية بين الفلسطينيين وتلك اليهودية . فعلى صعيد الخدمات من بين 122 نادي ومؤسسة لكبار السن يقع سبعة فقط داخل القدس الشرقية , كما لا يوجد إلا مركز اجتماعي واحد في المدينة كما لا يوجد إلا مكتبة واحدة وأقل من 5% من الخدمات المتوفرة , ومن بين 1087 خدمات الرياضة المتوفرة وال77 المخطط لها في المستقبل والتي جميعها باستثناء واحدة يجمع الفلسطينيون من ارتيادها ومن بين خدمات وميزانيات البلدية المتوفرة لتوفر الأمن وخدمات الطوارئ وتوفير المساكن والرعاية المدنية وخدمات الإنذار والخدمات التطوعية فقط من بين هذه الخدمات توفر البلدية سياج للمدارس في شرقي القدس فقط من بين ال988 حديقة ومتزه في المدينة يقع اثنان فقط في شرقي المدينة وهي بحالة سيئة ولا يتم ترميمها كغيرها المخصصة لليهود هذا على الرغم من أن الضرائب المفروضة على السكان الفلسطينيين هي نفسها التي يدفعها اليهود في المدينة نفس النسبة مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق الكبير في الدخل لصالح اليهود في المدينة والذي هو للعربي ثلث الدخل للفرد اليهودي.⁶⁷ كما أن ارتفاع ضريبة الأملاك "الارنونا" في الكثير من مناطق القدس بات يعني أن قيمة الارنونا تزيد على الإيجار السنوي للعقار.⁶⁸

كما أن التغيرات التي طرأت على سياسة نظام التأمين الوطني في المدينة ساهمت في عملية طرد الفلسطينيين من المدينة حتى لو استمر الفلسطينيون في دفع الاستحقاقات لضمان حقهم في الإقامة بشكل دائم في القدس هذا على الرغم من حقيقة كون الفلسطيني لا يستطيع طلب الحصول على مستحقاته كونه يسكن خارج حدود البلدية . في العام 1973 غير نظام التأمين الوطني من سياسته للسماح بدفع مستحقات للفلسطينيين حملة الهوية الزرقاء حتى لو تواجدوا خارج حدود البلدية للمدينة،⁶⁹ العديد من الفلسطينيين انتهز هذه الفرصة من اجل البحث عن مكان للإقامة أكثر راحة وأقل تكلفة في المناطق المجاورة لحدود البلدية , في العام 1984 انتهت أو ألغيت عملية الدفع للفلسطيني القاطن خارج حدود البلدية , فحاولت العديد من العائلات العودة إلى داخل حدود المدينة "حدود البلدية" ولكن لم يكن باستطاعتهم عمل ذلك نظرا لانعدام الأماكن الشاغرة التي تمكنهم من الإقامة هناك , وهذه الحركة أحدثت ضغطا كبيرا وتوترت شديدا على سوق السكن هناك مما أدى إلى ارتفاع أجرة السكن مما دفع حتى بالعائلات المقيمة هناك إلى الخروج خارج حدود البلدية للبحث عن مساكن باستطاعتهم دفع أجرها . ووفق التقديرات فان حوالي 60-70 ألف فلسطيني في الغالب يعتقد انهم تركوا مدينة القدس للسكن في المناطق المجاورة في الضفة الغربية أو في الخارج وذلك بسبب الإجراءات القانونية و الإدارية المطبقة هناك.

الخلاصة:

بعد 50 عاماً من أحكام سيطرتها على المدينة المقدسة، لازالت إسرائيل تمارس سياسة التطهير العرقي في قلب المدينة إلى الدرجة التي دفعت فيها ما يقارب 200.000 فلسطيني (مع عدم احتساب أحفادهم) إلى ترك المدينة والرحيل عنها إلى الخارج. ان ما يقدر بحوالي 8% من السكان الفلسطينيين الذين يحملون الهويات المقدسية يجبرون سنويا على الرحيل الى الضفة الغربية نظراً للجراءات الادارية والقانونية الاسرائيلية العنصرية والمعقدة.⁷⁰ أن عدد اللاجئين المقدسيين وأحفادهم بعد العام 1948 يقدر بحوالي 480 ألف فلسطيني وبإضافة مجموعة السكان الفلسطينيين المحرومون من العودة إلى القدس يصح العدد ما يقارب النصف مليون فلسطيني.⁷¹

وبينما كان الفلسطينيون يملكون ما مساحته 80% من أراضي مدينة القدس في العام 1948 (إذا جمعنا أراضي المؤسسات الدينية أليها) فهم ألان لا يملكون سوى 6000 دونم أو ما يعادل 7,3% من الأراضي في القدس الشرقية المحتلة عام 1967. هذه الكمية الخفضت إلى 4,3% إذا ضمت مساحة مدينة القدس كاملة.⁷² ووفق التقديرات الاسرائيلية فان حوالي 421.200 يهودي لهم القدرة على استعمال ودخول 95.7% من القدس بينما 180.900 فلسطيني لهم القدرة على استعمال ودخول 4.3% فقط من المدينة. وبالاعتماد على الإحصاءات الحديثة والتقديرات بواسطة كيبورسي , فان قيمة الخسائر في مدينة القدس في العام 1948 بما فيها الخسائر المادية والمعاناة الإنسانية والحرب النفسية والمعاناة هذه جميعها تقدر بحوالي 27 مليون دولار في العام 1994.⁷³ ومع اضافة هذا العدد للعام 1999 وبإضافة الخسائر منذ 1967 فسوف تصل التقديرات الى ما يزيد عن الخمسين مليار دولار امريكي.

إلى جانب ذلك لازال الفلسطينين في القدس يواجهون تحد آخر في حماية حقهم من الإقامة في المدينة . ففي صيف عام 1998 أخرجت الحكومة الإسرائيلية إلى الوجود فكرة "خيمة البلدية" والتي ادعت الحكومة أن هذه الفكرة ستعمل على توزيع جيد ومجدي لخدمات البلدية , إلا انه من المشكوك فيه أن يحصل الفلسطيني في مدينة القدس على أي شيء إضافي لما يحصلون عليه ألان , وفي ظل هذه الظروف والتي لا يمكن لإسرائيل فيها استخدام مصطلح الضم , فان مساحات إضافية كبيرة من أراضي الضفة الغربية ستضم إلى إسرائيل باستخدام نفس الطرق التي استخدمت في مناطق القدس الشرقية إلى جانب ذلك تقوم إسرائيل على تصنيف

وتخصيص ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين في القدس مما يصنف تعقيدات على عودة الممتلكات إلى أصحابها الفلسطينيين , في صيف عام 1998 أشارت التقارير إلى أن حوالي 180 دونم من أراضي الغائبين (تشمل بيوت سكنية وشقق) بيعت إلى مشترين يهود بمبالغ زهيدة وشروط مرنة.⁷⁴

وفي تقرير حديث للجنة الأمم المتحدة لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وجدت هذه اللجنة إن هذه الممارسات الاسرائيلية هي عبارة عن انتهاك واضح للوثائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي وقعت إسرائيل عليها. وهذه اللجنة لا تأسف فقط لعمليات هدم البيوت ومصادرة الأراضي ووضع القيود على جمع شمل العائلات ومصادرة بطاقة الهويات والإغلاق وظروف السكن والحياة , ألا أنها أيضا ترى أن التأكيد على كون الدولة المقامة هي دولة يهودية "عبرية" فان هذا يقود الى التمييز.⁷⁵ وبالتحديد, اوصت اللجنة اسرائيل باعادة النظر "حول سياسات اعادة الدخول للفلسطينيين الراغبين في المواطنة من جديد في ديارهم".⁷⁶

فالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين والقدس تدعم حق الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم وتلقي التعويضات على خسائرهم والاضرار التي لحقت بهم⁷⁷ ، هذا في الوقت الذي لا يمكن أن يجل تعويض الفلسطيني عن حقوقهم محل خسائرهم البشرية وطرق حياتهم وهذا مبدأ أساسى ومتعارف عليه في القانون الدولي حيث أن التعويض يتم في المكان الذي حصل فيه انتهاك للحقوق . وهذه الحلول على وعسى أن تعمل على تقليل حدوث مثل هذه المصائب في المستقبل.

فبالنسبة للفلسطيني المقدسي بشكل عام فان القضية هي إصلاح قانوني وشرعي لعملية الترحيل الكبرى والمتراكمة وانتزاع ملكيتهم هذه السياسة التي مورست ضدهم خلال الخمس عقود الماضية وهكذا فان آمال وطموحات ومطالب الفلسطينيين لاتبداء أو تنتهي أو تسير وفق رغبات الدول أو الأشخاص الأقوياء على طاولة المفاوضات , وهكذا فان وجود مدينة سلام ثنائية القومية والثقافة في مدينة القدس يصبح حقيقة فقط عندما تعالج قضية الفلسطينيين وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

- ¹ بالنسبة إلى صراع الأقلية الضعيفة، فإن هذا النوع من التطهير العرقي كان يجري بطرق غير تلك المستعملة في حالات الحرب، وتتضمن أساليب سياسية واقتصادية وإعلامية لها مضامين محلية ودولية.
- ² قرار مجلس الامن رقم 181، 2، في 29 تشرين الثاني 1947 يشير الى خطة التقسيم "فوفق خطة التقسيم والفصل فإن الأقلية اليهودية في فلسطين والتي تملك ما يقارب 6% من اراضي فلسطين لإقامة دولتهم اليهودية". وهذا القرار يدعو إلى تدويل مدينة القدس ويحتوي على نظريات لحماية حقوق الاملاك فيها.
- ³ ان عملية تهجير الفلسطينيين من المدن الساحلية والرئيسية احرقت بعيد عملية التهجير الاولى لريفين القرويين في أغلب الحالات من خلال بيع الغائبين لأراضيهم، وتنامي حركة المستوطنين الصهاينة في الفترة ما بين (1904-1914) بغية استبدال القوى العاملة العربية بأحرى يهودية. لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: رشيد الخالدي، الهوية الفلسطينية، بناء الوعي الوطني الحديث (نيويورك: جامعة كولومبيا، 197)، ص 88-117. كما ان قيام القوى الصهيونية بطرد الفلسطينيين يعود الى رغبتهم القوية في اقامة وطن قومي لليهود. وبينما دعم المجتمع الدولي مسألة تدويل القدس الا انه لم يكن معنياً او قادراً على مواجهة القوى الصهيونية والمواقف العربية الاخرى. القيادة الفلسطينية والتي واجهت انقسامات داخلية هي الاخرى ضعفت قدرتها على قيادة مقاومة فاعلة وخصوصاً تحت حكم الانتداب البريطاني.
- ⁴ انظر: يوسف فيتس "التهجير الفعال: خطة لحل قضية العرب في الدولة الاسرائيلية" ويستشهد بني موريس "ولادة قضية اللاجئين الفلسطينية" 1947-1949 (كامبردج: جامعة كامبردج للصحافة 1987) ص 136.
- ⁵ للمزيد حول تفكير الحركة الصهيونية حول الترحيل انظر بني موريس، "يوسف فيتس ولجان الترحيل 48-1949"، دراسات الشرق الاوسط/ العدد 22، رقم 4 (1986) ص 522-561. سمحا فلايان، دولة اسرائيل: معتقدات وحقائق (لندن: كروم هلم، 1979) ص 259-266. ونور مصالحة، طرد الفلسطينيين (واشنطن، معهد الدراسات الفلسطينية، 1992).
- ⁶ انظر الى المقولات: على سبيل المثال: بن غوريون في ديفيد بن غوريون، اسرائيل، التاريخ الشخصي (تل ابيب: كتب سايرة 1972) ص 153. وللمزيد حول تطور الحركة الصهيونية السياسية والعنصرية تجاه القدس، انظر: تري رمبل، "الحجرة واستعادة الحقوق" القدس 1948، الاحياء العربية في القدس وقدرهم في الحرب (القدس: معهد الدراسات المقدسية وبديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 1999) ص 189 - 237.
- ⁷ ديفيد بن غوريون، مذكرات، الرابع، (تل ابيب 1974) ص 230-237-238 بالعبرية. رسالة بن غوريون الى فسايتس 23 حزيران 1937 ورسالته الى شرتوك في 23 تموز من نفس العام بالعبرية مقتبسة من موتي جولاني "القدس بدون صهيونية: قضية القدس، 1947-1994" الصحيفة الامريكية حول تاريخ اسرائيل، القسم 16 عددا (1995) ص 40. انظر ايضاً: تعليقات الوكالة اليهودية في الامم المتحدة، الجلسة الثانية 19/11/1947، تقرير اللجنة الفرعية رقم 1 الى لجنة أدهوك المكلفة ببحث القضية الفلسطينية.
- ⁸ لاحظ كريستال ايضاً أن الضابط الاعلى لقوات الهاغانا في القدس، أمر بطرد الفلسطينيين القاطنين في الاحياء المختلطة من المدينة في فترات وقف اطلاق النار من أجل تجنب ترك اليهود لها. للمزيد حول حرب 1948 في القدس انظر: ناثان كريستال: "سقوط المدينة الجديدة" القدس 1948 ص 92-153.

- ⁹ ترتكز على تقديرات جولان، 750 فقط من مجموع السكان غير اليهود بقوا في الاحياء العربية من القدس ومنهم 550 من اليونانيين الذين استعمروا في العيش في منازلهم في المستعمرتين الالمانية واليونانية. أرنون غولان، الخارطة الجديدة للمستوطنات في المناطق التي اخلت ابان حروب الاستقلال الاسرائيلية وبعدها (48-1950)، القدس، الجامعة العربية 1993 ص 27.
- ¹⁰ حانيت ابو لغد، " الترحيلات السكانية في فلسطين " التنقلات في فلسطين، ابراهيم ابو (ايفنستون، جامعة نورث ويسترن 1971) ص 159، ابو ستا وصل الى نفس الارقام، 79298 عقب الالهيار، القدس 69693 دير ياسين 708، لفتا 2658، المالحه 2250، عين كارم 3689، سلمان ابو ستا " النكية الفلسطينية " 1948 (لندن : مركز العودة الفلسطينية 1998) ص 42 + 44.
- ¹¹ للمزيد عن تطور السياسة الاسرائيلية تجاه اللاجئين الفلسطينيين انظر ريمبل " الترحيل و التعويض " .
- ¹² محمد ابو سمرة، " قضية اللاجئين 1948-1949 " المشاكل الدولية، المجتمع والسياسة 31، رقم 1:50-64 <بالعبرية> مقتبس عن مصالحة. انظر ايضاً: أ. غرانوت، اعادة التشكيل الارضي وتسجيل اسرائيل (لندن: اير و سبوتسوود، 1952) ص 85-112. جوزيف فيتس، الصراع من اجل الارض، (تل ابيب، 1950) ص 81-107 و 108-126 مقتبس عن والتر لين. الدعم القومي اليهودي (لندن: كيغن باول العالمي، 1988) ص 130. وقد اثبتته الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في ردها على اقتراحات اعادة اللاجئين العرب، الاول من أب 1948.
- ¹³ أرشيف كيبوتس "ميوهاد"، اوراق البالماخ 141-419، راين، مقتبس عن موريس، ص 145.
- ¹⁴ أرشيف دولة اسرائيل، وزارة الخارجية، 2/2431، ديان الى اتيان، وزارة الخارجية 15 / 3 / 1949، مقتبس من موريس 1987 ص 193 .
- ¹⁵ نفس المصدر ص 29 .
- ¹⁶ دوف جوزيف " المدينة المخلصة"، حصار القدس، 1948 (نيو يورك سايمون و سكاستر، 1960 ص 326-327 .
- ¹⁷ دوف جوزيف " المدينة المخلصة"، حصار القدس، 1948 (نيو يورك سايمون و سكاستر، 1960 ص 326-327 .
- ¹⁸ و حول قضية ملكية اليهود في الجزء اليهودي من المدينة انظر ميرون بينغينسي، القدس، " المدينة الممزقة " (مينيابوليس : جامعة فينيكسوتا) 1967 ص 239 و سامي جراوي، جدول مساحة خارطة الملكية، من التسجيلات الفلسطينية للخرائط المسمية و الضرائب .
- ¹⁹ حول تفاصيل او في انظر بينغينسي، الطيباوي، المقدسات الاسلامية في القدس المصدر، التاريخ و و المغتصبات بواسطة اسرائيل (لندن : " مركز الثقافة الاسلامي 1985 ص 35، د. خطيب " تهويد مدينة القدس و تغيير طبيعتها الديموغرافية القدس " مفتاح السلام العالمي " (لندن : المجلس الاوروي 1980) ص 114 مقتبس في ميخائيل ديمر " المستوطنات الاسرائيلية في البلدة القديمة من مدينة القدس "، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 4 (صيف 1992) ص 37 و في الوقف انظر يتسحاق بيتر " المؤسسات الاسلامية في القدس .
- ²⁰ الاماكن التصوفية سواء اديره او مساكن .
- ²¹ العائلات الاخرى التي فقدت ممتلكاتها هي دعني، الحريري، عبدو الخطيب، الحسيني، و فطينة، دمر 1994 ص 158 بين 1968 - 1969 و العديد من البيوت هدمت بواسطة السلطات الاسرائيلية لهداف الامن الجيروسلم بوسست، 17 كانون اول 1969، اقتبست في جدعون و يجري الوجود الاسرائيلي في القدس الشرقية (القدس 1973 ص 93) .

- ²² العدد الدقيق للفلسطينيين الذين تركوا بيوتهم العام 67 و من القدس لا زال غير دقيق ، يضاف يعطي معدل بين 7 الاف الى 30 الف ، ريتشارد بضاف ، القدس ، حجر الاساس للمستوطنات العربية الاسرائيلية (واشنطن المعهد الامريكى لابعاث السياسة العامة ، 1969 ، ص 36 مقتبس من هنري كستان ، القدس (لندن : كروم هيلم، 1981) ص 77 .
- ²³ مركز التسجيل الوطني في واشنطن ، سويتلاند ، ميرلاند ، ر . ج 84 مقتبس من ميخائيل بالمبو ، " النكبة الفلسطينية " (لندن : فيبر و فيبر 1987) ص 101 .
- ²⁴ قوانين دولة اسرائيل ، ترجمة رسمية من العربية بمجلة رقم 1 (قوانين 5708 - 1948) ص 25 - 26 . ولمزيد من التفاصيل انظر دمبر 1994 ص 40 .
- ²⁵ لمزيد من التفاصيل انظر دمبر 1994 ص 40 .
- ²⁶ قوانين دولة اسرائيل ، مجلة رقم 4 ، 5710 - 1949 / 50 ، ترجمة رسمية من العربية ص 68-82 ، بن غوريون يرفض خطة بيع الارض للصندوق القومي اليهودي و ذلك خوفا من ان الحكومة ستنتهم بمصادرة الارض بطريقة غير شرعية تحت غطاء القانون الدولي ، ارنون غولان ، تحويل الاراضي العربية المهجورة خلال الحرب " حرب الاستقلال " السيطرة اليهودية ، اسرائيل ، العقد الاول الاستقلال ، S.I. Ian and Naah lueas , eds (الباني ، نيويورك ، اعلام جامعة ولاية نيويورك 1995 ، ث 424 ، دون بيرتس ، " اسرائيل و العرب الفلسطينيين " (واشنطن العاصمة ، معهد الشرق الاوسط ، 1959 ص 162 .
- ²⁷ صبري حريس ، " الاطار القانوني لترع ملكية و ضم الاراضي العربية في اسرائيل ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد 3 (1973) ص 78 .
- ²⁸ رايتز ، ص 41 .
- ²⁹ وهذا يتضمن مساهمة الفلسطينيين في الاراضي الحكومية و اراضي البلدية ، الطرق و سكك الحديد ، و لكن يستثنى التي ليست ملكية شخصية و الممتلكات الحكومية للبعثات المسيحية و هذه الاخيرة تشمل 15.21% من الاراضي التي وقفت تحت السيطرة الاسرائيلية في المناطق الغربية من المدينة و لكنها في الغالب لم تصادر ضمن قانون املاك الغائبين ، خريطة حداوي ملاحظة 17 في الاعلى .
- ³⁰ ابراهيم مطر ، " القدس لمن تعود " ، القدس (9 واشنطن العاصمة ، مركز تحليل السياسة في فلسطين ، 1993) ص 9 ، سامي حداوي ، " الحقوق الفلسطينية و المقفودات في عام 1948 (لندن ، كتب الساكي، 1998 ص 278-279 .
- ³¹ حداوي (1988) ص 180 .
- ³² دمبر (1994) ص 160 ، لاحظ دمبر ان المشكلة في تحديد امتداد املاك الوقف ترجع الى تخطيط الحدود و قلة التسجيلات المختصرة و الممكن الاستعانة بها .
- ³³ رايتز ، ص 41 .
- ³⁴ للحصول على مختصر للممتلكات انظر سلمان ابو ستة ، " توثيق الممتلكات العربية في القدس الغربية . ملاحظات عن سجل اصحاب الاراضي في لجنة الامم المتحدة الخاصة بممتلكات الفلسطينيين في الاجزاء الغربية من القدس في العام 1948 ، ص 240 - 257 .
- ³⁵ اليسون هودكتر ، " سياسة الاستيطان الاسرائيلية في القدس " حقائق على الارض (القدس : Passia 1999) ص 12 .

- 36 نفس المصدر، ص 13.
- 37 محضر الاجتماع رقم 4 والقرارات التي اتخذت فيه.
- 38 تقرير الخطة العامة 1968 (القدس: مكتب الخطة العامة للقدس).
- 39 ج.ديب و ف. جابر " الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، تقرير وثائقي (بيروت: معهد الدراسات الفلسطينية 1970) ص 176 مقتبس في دمير (صيف عام 1992) ص 38 .
- 40 دمير (1994) ص 119 ، شركة اعادة بناء و تطوير الربع اليهودي من مدينة القدس عرضت بعض التعويضات و المساعدات مع بعض الرهن كتعويض عن هجرة الفلسطينيين و لكن هذه جميعا رفضت بواسطة الفلسطينيين الذين يعارضون الاحتلال الاسرائيلي و نزاعها ملكية الاراضي .
- 41 قوانين دولة اسرائيل ، مجلد رقم 21.5727 - 1966 - 1967 ص 75-76 .
- 42 اراض صودرت ايضاً من وقف أراضي الخالدي وعائلة جارالله.
- 43 هودكيتز ص 47 .
- 44 هارتس (19 / 1 / 1999) .
- 45 هودكيتز ص 27 .
- 46 قوانين دولة اسرائيل ، مجلد رقم 405710 - 1949/50 - 1949/50 ، ترجمة رسمية عن العبرية ص 68 - 82 .
- 47 مقالات 5 (ج) و (د) .
- 48 دون بيرتس " تعويض اللاجئين الفلسطينيين " (واشنطن العاصمة : مركز تحليل السياسة في فلسطين 1996 ص 5 .
- 49 لمزيد من السياسة حول هذه السياسات انظر ايتان فاتر ، سياسة التمييز و نزاع الاراضي و التخطيطي و البناء في شرق القدس ، (القدس : بيتسليم 1995) ليئا تسيمل و انجرد جرادات . حاسنر "المصيدة تطبق على فلسطيني القدس " (القدس : مركز المعلومات البديلة ، 1996) الحياة في القدس (القدس : حركة حماية حق السكن للفلسطينيين ، 1996) .
- 50 هذا الوضع يعتمد على قانون الدخول الى اسرائيل 1952 ، Sefer Ha. Chukkim عدد 11 ، 5712 (5 ايلول 1952) ص 354 مقتبس من وسام حلبي ، مصادرة بطاقات الهويات و فقدان الاقامة الدائمة و المقر بواسطة وزارة الداخلية ، و موافقة محكمة العدل العليا الاسرائيلية ، كتاب حديث ، و وفق يورام وينيسن و هو خبير في القانون الدولي : الجنسية يجب ان تعطى اوتوماتيكيا وفق القانون الدولي ، ناثان كريستال . " القضايا الملزمة حول حق المواطنة في القدس " (القدس : مركز المعلومات البديلة 1994 ص 8).
- 51 ليئا تسيمل و انجرد جرادات / حاسنر ، ص 10 ، احصاء السكان و المساكن ، ايلول 1967 و وفق تقديرات د. برنارد سايبلا فانه حوالي 7630 فلسطيني مقدسي كانوا خارج المدينة خلال الحرب و لهذا لم يتم تسجيلهم في الاحصاء لذلك العام ، الاحصاء لم يشمل سكان مخيم شعفاط ، و الذي يقع ضمن الحدود الجديدة للمدينة ، هذا على الرغم من انهم يحملون الهوية الزرقاء " هوية القدس الزرقاء " .
- 52 المناطق الفلسطينية مثال ، ابو ديس ، العيزرية ، عناتا بير نيالا ، حزما ، الرام ، السواحة الشرقية ، الزعيم مع اجزاء من بيت حنينا ، و التي كانت مسكن لعائلات مقدسية اندمجت في حياة المدينة الاجتماعية و الاقتصادية ، تلك لم تشمل . و الان يبلغ بحمل سكان هذه المناطق حوالي 64 الف نسمة وفق الاحصاء الفلسطيني العام للسكان لعام 1998 ، و لازال حتى الان عدد

من الفلسطينيين يجدوا انفسهم في قرى و مناطق مجاورة للقدس و لكن لم يمنحوا حق الاقامة الدائم ، و كمثل على احدى هذه القرى بئر عونة ، انظر مقال رقم 74 في عدد 17 (ايلول 1996) (19 اذار 97) و 25 ايلول 1997 - (بيت لحم مركز بديل).

⁵³ مقدره حسب مؤسسات حقوق الانسان المحلية ، و ثائق و تسجيلات متميزة لوزارة الداخلية الاسرائيلية تظهر 3.185 حالة لنفس الفترة (من وزارة الداخلية الاسرائيلية الى مركز بديل ، 7 تموز 1997) .

⁵⁴ وزارة الداخلية لمركز بديل ، ايلول 1998 ، محكمة العدل العليا الاسرائيلية على ابواب الخوض في حدال لهذه السياسة بواسطة المؤسسات الاهلية المحلية في 1999/4/22 .

⁵⁵ كما في اذار 1999 ، فان هذه السياسة لا زالت تناقش في محكمة العدل العليا بواسطة مؤسسات حقوق الانسان في اسرائيل ، هارتس (31 اذار 1999) .

⁵⁶ كما هو ملاحظ في الخطة الاسرائيلية الرئيسية للمدينة في العام 1968 ، فان التخطيط المدني كان يسعى دوما الى الحفاظ على مكانة القدس كعاصمة لاسرائيل " ، و هذه العبارات كما بينت في وثائق الخطط اللاحقة و مشروعات التطوير الخاصة بالبلدية تعينان التخطيط المدني لمدينة القدس يرتكز اساسا في الجزء اليهودي من المدينة مع القليل من الدعم من الجانب الفلسطيني .

⁵⁷ انظر وثائق التخطيط الاسرائيلية المتتبسة في فلز ص 45-46 ، امير تشييشن ، " السياسات البلدية في القدس " (An account from within) (القدس ، 1998 ص 14) .

⁵⁸ في رسالته في العام 1967 الى السكرتير العام للامم المتحدة ، اشار وزير الخارجية الاسرائيلي ايان ايان الى ان تطبيق القانون الاسرائيلي في المناطق الشرقية من القدس يعتمد على التطوير في عادات الوحدة المسيحية و المعتقدات و الاعمال و توزيع خدمات البلدية شرقي المدينة ، رسالة اعيدت طباعتها في الوثائق المتعلقة بالقدس (القدس ، Passia ، 1996) ص 100-102 .

⁵⁹ فلنر ، ص 61 . المبادرة الحكومية الوحيدة لإسكان الفلسطينيين كان مشروعاً في منطقة العيزرية خارج حدود شرقي القدس .

⁶⁰ احصائيات حول السياسة الاسرائيلية في هدم البيوت و مخططاتها في شرقي القدس ، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ، حزيران 1994 . محادثة مع داني سيدمان .

⁶¹ في العام 1974 ، برنامج المخططات الاردني لمدينة القدس جمد في العام 1996 تاركا المدينة بدون أي مخطط مدني ، واقتصرت عملية التخطيط و التنفيذ على المستوطنات اليهودية في المدينة .

⁶² أر شامل ، 1998 .

⁶³ الطريق رقم 5 على سبيل المثال يرتبط بطريق رقم 4 ويمر عبر مناطق من بيت صفا في الجنوب ، بينما يقسم الطريق رقم 4 بيت حنينا و يحد من تطورها الى الشمال .

⁶⁴ كريستال (1994) ص 36 .

⁶⁵ و بحسب قول اخامي داني سيدمان من ار شامل ، فان هذا الاستثمار " سيحل بعض المشاكل السطحية " و ذلك وفق التقدير بان صرف كل فلس في السنة القادمة يعني ان معدل صرف الحكومة لكل شخص سوف ينخفض من دولار واحد للفلسطيني - ستة دولارات لليهودي الى 1-4 " مقابلة احريت بتاريخ 8 ايار 1997 . فمعظم التحسينات الملاحظة على البنية التحتية في شرقي القدس في العام 97-1998 دمت بميزانية تقدر ب 18 مليون دولار من منحة اوروبية . انيتا فيتلولو ، " سياسات اسرائيل الاجتماعية في القدس العربية " ملف القدس الفصلي ، عدد 2 (1998) ، ص 18 .

-
- ⁶⁶ تشيشين، ص 63.
- ⁶⁷ فيتللو، ص 18-19.
- ⁶⁸ نفس المصدر السابق
- ⁶⁹ كريستال (1994) ص 23-24
- ⁷⁰ فيتللو، ص 13.
- ⁷¹ ابو ستة.
- ⁷² وهذا يستثني الاراضي التي يملكها المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل والتي لاحظ حدادوي انها لا تزيد عن 1.000 دونم بعد حرب العام 1948.
- ⁷³ انظر الى التقديرات لرميل "التهجير واستعادة الحقوق" ص 176.
- ⁷⁴ الجيروزالم تايمز (31 تموز 1998) مقتبسة عن كول هعير.
- ⁷⁵ HR /ESC/8/46 (4 كانون اول 1998)
- ⁷⁶ E/C.12/1/Add.27 (4 كانون اول 1998)
- ⁷⁷ مزيد من التفاصيل حول القانون الدولي انظر رميل "التهجير واستعادة الحقوق" و ملف الدولي لمركز بديل حول حقوق اللاجئين "المطالبة بحق العودة، نحو حملة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين بعد مرحلة اوسلو" نيسان 1999.